وزارة العمل

وحدة السياسات والتطوير المؤسسي

ملخص تقرير حالة البلاد بما يخص قطاع العمل.

إعداد رئيس قسم الدراسات والمسوحات

ميسون برهومة

إشراف مدير وحدة السياسات والتطوير المؤسسي

م. مي عليان

شباط / 2020

أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير حالة البلاد 2019، والذي شمل المراجعة البحثية للخطط والاستراتيجيات والبرامج التنفيذية والسياسات التي تنفذ في القطاعات المختلفة للوزارات والجهات المعنية، والذي يعد تقريرا يعين صاحب القرار أثناء مراجعة وتقييم الخطط المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجيات، وقد شاركت وزارة العمل في مراحل إعداد التقرير بالأقسام الخاصة بقطاع العمل وقطاع التعليم المهني والتقني والتدريب، وحرصا من الوزارة على مراجعة التقرير والاستفادة منه ومن توصياته في خطط العمل، فقد تم تلخيص الجزء الخاص بقطاع العمل من التقرير، وابراز أهم النقاط التي جاءت فيه كما يلي:

أورد التقرير عوامل لانخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للأردنيين وخاصة بين الإناث ولخصت أهم العوامل بما يلي :

- التركيبة العمرية للسكان الأردنيين التي تميل للفئات العمرية الفتية من الملتحقين بالتعليم المدرسي والجامعي وهم من فئة الغير نشيطين اقتصاديا بحيث يشكل الطلبة ما يزيد عن ثلث الأردنيين الغير نشيطين اقتصاديا.
- نسبة مرتفعه من الأردنيين يتمتعون بوجود مصادر دخل بديلة تغنيهم عن العمل مثل عوائد التقاعد المبكر، التحويلات من الأقارب خارج الأردن.
- ارتفاع نسبة النساء الأردنيات المتفرغات للواجبات المنزلية، بحيث هناك ما يزيد عن نصف اجمالي الأردنيين الغير نشيطين اقتصاديا هم من الاناث، وهناك قيود ثقافية تحد من المشاركة الاقتصادية للمرأة باعتبار أن دورها الرئيسي هو التفرغ للواجبات المنزلية عدا عن حصر عملها بوظائف محددة وتدني الأجور وساعات العمل وصعوبة التنقل والمواصلات.

أوضح التقرير المفارقة في سوق العمل بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، والذي توضح أن الداخلين الجدد لسوق العمل سيتراوح ما بين 50 الى 75 ألفا سنويا (نمو سنوي في حجم القوى العاملة بنسبة 3%) ويفترض أن تشغل العمالة الوافدة 20% من هذه الوظائف فبالتالي يحتاج الاقتصاد من 60 الى 90 ألف وظيفه للابقاء على معدل البطالة الحالي، علما بأن هناك توقعات بأن أكثر من ثلثي السكان سيكونون ضمن نطاق سن العمل بحلول 2020، ولذلك يقترح التقرير بأنه

حتى يتم التوصل لمواءمه بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة فإن هناك حاجة لجذب الاستثمارات النوعية المولدة لفرص العمل وليست الأعمال التجارية الصغيرة، وكذلك الحاجة لتنويع الصادرات لتوليد وظائف نوعية مرتفعة الأجور.

تناول التقرير أوجه عدم التطابق في سوق العمل على ثلاث حالات رئيسية :

- التوقعات : يعتبر غالبية المتعطلون عن العمل هم من المتعطلون طوعا كونهم يقبلون العمل في أنواع وظائف بمستوى أجور مرتفعه وهذا توقع غير واقعي في سوق العمل، وهنا يجب العمل على إعادة ضبط توقعاتهم الغير واقعية ،والحاجة لاجراء مراجعه للاجراءات الخاصة بديوان الخدمة المدنية ووقف التضخم الخاص بقبول الطلبات، وكذلك تعزيز فكرة أن جميع أنواع العمل محترمة ودفعهم للعمل في القطاع الخاص المولد الأساسي لفرص العمل.
- المهارات : عدم التطابق بين المهارات والمهن في سوق العمل، وتجدر الاشارة إلى أن جزء من المهارات هنا لا يقصد بها مهارات المهنة بل المهارات الحياتية كالاحساس بالمسؤولية والجهد المبذول ومهارات التواصل وجوانب اخرى للتوظيف، وهنا تظهر الحاجه الى تفعيل خدمات الارشاد المهني، حيث أن التدريب وحده لا يمثل العلاج الأمثل للبطالة.
- الجغرافيا : إن التوزيع غير المتناسب بين الوظائف والمتعلطون عن عمل، تجعل هناك حاجة لنقل الاستثمارات وأماكن العمل إلى أماكن تركز المتعطلين حيث يتم تحقق المشاركة الاقتصادية وتوزيع الاقتصاد.

يوصي التقرير بضرورة إجراء مراجعات للسياسات الخاصة بسوق العمل لعل أهمها التحرك نحو اقتصاد معرفي ذي أجور مرتفعه بعيدا عن القطاعات الأقل قدرة على دفع النمو الاقتصادي فالتركيز على قطاع الزراعه والملابس يعد من التشوهات في سوق العمل كونه يركز على الأرباح القصيرة الأجل ومهارات متدنية والاعتماد فيها على العمالة الوافدة، وكذلك تفعيل الاجراءات العملية في الحد من العمالة الاجنبية الغير مرخصه وضبط تحويلاتها المالية لخارج الأردن.

يقدم تقرير حالة البلاد مادة علمية متكاملة في تحليل الاستراتيجيات مصنفة بشكل قطاعي، تم العمل على دراستها من خلال الرجوع للجهات الأساسية والمرجعية لها وبالشراكة مع ممثلي القطاعات، ويعتبر التقرير مرجعا يسهل على واضعي الخطط والسياسات في تحليل الواقع وعكس أداءه على العمل ومراجعته من خلال اليات التقييم والتقويم، وما يضيفه هذا التقرير عن غيره هو التوصيات التي اتخذت جانب تنفيذي تعين صاحب القرار بشكل مباشر في إعداد الخطط التي تحقق أهداف الاستراتيجيات المختلفة، كما أنه التقرير الوحيد الذي يشمل حالة جميع القطاعات في الأردن برؤية تحليلية معمقة تذكر نقاط القوة والضعف في كل محور من المحاور المختلفة.

وحرصاً من وزارة العمل على مراجعة الدراسات والتقارير ذات العلاقة بعمل الوزارة للعمل على تطوير الأداء، فقد تم الاطلاع على التقرير وتلخيصه بما يفيد الباحثين وأصحاب العلاقة.

- لمزيد من المعلومات يرجى التواصل مع قسم الدراسات والمسوحات / وحدة السياسات والتطوير المؤسسي على رقم وزارة العمل (5802666) فرعي (214) / Maysoon.barhoumeh@mol.gov.jo